الأمم المتحدة

E/CN.17/2009/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 March 2009
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة السابعة عشرة

٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠٠٨-٢٠٠٩ - دورة السياسات

رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بإبلاغكم بأن حكومة جمهورية ناميبيا استضافت، في ويندهوك، يومي ٩ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، اجتماعا رفيع المستوى للدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة لمنطقة أفريقيا بشأن موضوع ''الزراعة الأفريقية في القرن الحادي والعشرين: مواجهة التحديات، تحقيق ثورة خضراء مستدامة''.

وقد حضر الاجتماع، الذي نظمته وزارة البيئة والسياحة في ناميبيا بالاشتراك مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (شعبة التنمية المستدامة) التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة نحو ١٢٠ مشاركا من داخل أفريقيا وخارجها.

واختتم الاجتماع باعتماد إعلان ويندهوك الوزاري الرفيع المستوى بشأن ''الزراعة الأفريقية في القرن الحادي والعشرين: مواجهة التحديات، تحقيق ثورة خضراء مستدامة'' (انظر المرفق).

* E/CN.17/2009/1.

090309 090309 09-24359 (A)

وفي هذا الصدد، نطلب إليكم نشر وتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

(توقيع) كاري م. **مبويندیه**
السفير
والممثل الدائم

المرفق

إعلان ويندهوك الوزاري الرفيع المستوى بشأن الزراعة في أفريقيا في القرن الحادي والعشرين: مواجهة التحديات وتحقيق ثورة خضراء مستدامة

١ - نحن، الوزراء وممثلي الحكومات، وقد التقينا في الاجتماع الرفيع المستوى حول ''الزراعة في أفريقيا في القرن الحادي والعشرين: مواجهة التحديات وتحقيق ثورة خضراء مستدامة''، الذي عقد في ويندهوك يومي ٩ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، نؤكد من جديد التزامنا إزاء تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا ونقر بالدور الحاسم للزراعة في تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

٢ - ونحن نسلّم بالحاجة الماسة بضرورة تحقيق الرؤية التي ينطلق منها رؤساء الدول والحكومات في أفريقيا. وندرك أيضا أن هذه الرؤية توفر التوجه الاستراتيجي لخطط وبرامج العمل، بما في ذلك الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[أ]، التي أقرها الاتحاد الأفريقي وتنفذها الهيئات الإقليمية والمؤسسات الوطنية.

٣ - كما نؤيد الدعوة إلى تحقيق ثورة خضراء فريدة من نوعها في أفريقيا تؤدي إلى المساعدة على زيادة الإنتاجية الزراعية وإنتاج الأغذية وتحقيق الأمن الغذائي الوطني. ونؤازر كل الجهود المبذولة لتحقيق ثورة خضراء مستدامة.

٤ - وندرك أن من شأن ثورة خضراء في أفريقيا أن لا تعتمد فقط على بذور محسنة وأسمدة أفضل، ولكن ينبغي أن تنبني على مجموعة من الاستثمارات التكميلية في مجال التنمية الريفية، التي يتعين على القطاع العام أن يضطلع بالكثير منها بما في ذلك الطرق والكهرباء والصحة والتعليم في الأرياف.

٥ - وندرك كذلك الحاجة إلى المشاركة الفعالة من جانب الدولة في دعم الزراعة، ولا سيما المشاريع الزراعية الصغيرة. وقد أدى تزايد وتقلب الأسعار التي يواجهها المزارعون إلى تأكيد الحاجة إلى مؤسسات فعالة تكفل المزيد من استقرار الأسعار. كما نشدد على الأهمية الحيوية للحكومات في توفير الهياكل الأساسية الريفية، ودعم البحوث والتنمية الزراعية، وتهيئة بيئة تمكينية للسياسات التي توفر حوافز للمزارعين تشجيعا لهم على الابتكار والإقدام على تحشم المخاطر.

(أ) A/57/304، المرفق.

٦ - ونقدر الدور المهم للثروة الحيوانية في مجال الزراعة في أفريقيا ونظم المحاصيل والثروة الحيوانية المختلطة في توفير الدخل وتحقيق الأمن الغذائي والحد من تعرض المزارعين للمخاطر. ونولي أسبقية عليا لتحسين إنتاجية واستدامة هذه النظم فضلا عن النظم الأخرى المميزة للزراعة في أفريقيا.

٧ - ونحن ندرك تماما أن الزراعة تعتمد في إنتاجيتها على تشكيلة متنوعة من خدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك تلك التي توفرها الغابات، وأن التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية الزراعية يمكن أن يوفر مزايا من قبيل المرونة الكافية فيما يتعلق بعوامل المناخ وأخطار الآفات وغير ذلك من التهديدات والاضطرابات.

٨ - ونحن مقتنعون بأن التحديات التي تواجه الزراعة في أفريقيا يجب أن تعالج على وجه السرعة. وهناك توافق واسع حول ماهية التحديات الرئيسية وما يلزم لمواجهتها، على نحو ما ورد في الوثيقتين الختاميتين لمؤتمري روما ومدريد بشأن الأمن الغذائي. والمطلوب الآن هو توفر الإرادة السياسية الحاذقة لدى الحكومات كي تتخذ الإجراءات اللازمة، ثم لدى المجتمع الدولي لدعم تلك الإجراءات بأي وسيلة مناسبة. ونحن نمتلك تلك الإرادة.

٩ - وندرك أننا نجتمع عند منعطف حاسم في جهودنا لمواجهة التحديات المواكبة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الغايات الإنمائية للألفية. كما نعترف بأننا نواجه تحديات متعددة في جهودنا لتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك التحديات المتصلة بالأزمة المالية وأزمة الغذاء العالمي والطاقة فضلا عن آثار التدهور البيئي وتغير المناخ. ونشعر بالقلق إزاء الآثار السلبية لهذه المخاطر على النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، ولا سيما في أفريقيا. ونعتقد أن هذه التحديات تتطلب اتخاذ إجراءات عالمية مبكرة ومتضافرة[ب].

١٠ - ونعرب عن قلقنا إزاء أزمة الغذاء العالمي التي تشكل تحديا خطيرا لمكافحة الفقر والجوع، وللجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتحقيق الأمن الغذائي، ولتحقيق هدف خفض عدد من يعانون من نقص التغذية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وأيضا لتحقيق سائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الغايات الإنمائية للألفية[ج].

(ب) على نحو ما جاء في الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر A/63/3، القسم الرابع (و)، الفقرة ١١٩)، الفقرة ١. وسيصدر النص النهائي للإعلان الوزاري في الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم ٣ (A/63/3/Rev.1).

(ج) انظر الإعلان السياسي بشأن احتياجات التنمية في أفريقيا (قرار الجمعية العامة ١/٦٣ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)، الفقرة ٢٥.

١١ - وندرك أن الزراعة تؤدي دورا جوهريا في تلبية احتياجات سكان العالم المتزايدين، وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالقضاء على الفقر، لا سيما في البلدان الأفريقية حيث يعتمد غالبية السكان على الزراعة لكسب قُوتهم. ونؤكد من جديد على أن دعم الزراعة والتنمية الريفية على نحو متكامل ومستدام أمر لا غنى عنه لتحقيق الأمن الغذائي والسلامة الغذائية في أفريقيا[د].

١٢ - ونسلم كذلك بأن البلدان الأفريقية قد اتخذت عددا من التدابير على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لدعم الزراعة والتنمية الريفية، بما في ذلك استجابات السياسات التي تهدف إلى وقف التدهور في الزراعة وزيادة الإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي[هـ].

١٣ - وندرك كذلك أن الأمر بحاجة إلى ثورة خضراء مستدامة في أفريقيا من أجل وقف الاتجاه المفضي إلى الجوع والفقر والتدهور البيئي. ولا بد من تغيير الزراعة في أفريقيا من خلال بيئة تمكينية تتألف من السياسات والمؤسسات والهياكل الأساسية والاستثمارات في البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا ونشرها. كما يقتضي النجاح في مجال الزراعة في أفريقيا توفير أحدث المعارف والخبرات العلمية في مجال تطبيق التقنيات الخاصة بإدارة الأراضي والتربة والمياه على نحو مستدام. ونؤكد على أن الثورة الخضراء ينبغي أن تتكيف مع خصائص الظروف الإيكولوجية الزراعية الشديدة التنوع ومع نظم الزراعة والسياقات الاجتماعية والثقافية التي تميز القارة.

١٤ - ونحن على بيّنة بأن الزراعة والاقتصاديات الريفية في أفريقيا يلزم تنشيطها بطرق مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. وتحقيقا لهذه الغاية، نجدد التزامنا بدفع عجلة التقدم نحو تحقيق هدف إعلان مابوتو المتمثل في زيادة الحصة المرصودة في الميزانيات الوطنية للزراعة والتنمية الريفية إلى ١٠ في المائة، على الأقل وندعو إلى تقديم الدعم الدولي للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٥ - كما ندعو إلى استجابة متضافرة وجماعية من جانب البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي، للعمل معا على دعم نهج الزراعة والتنمية الريفية المتكاملة والمستدامة، ونؤكد على أهمية الأمن الغذائي وتعزيز القطاع الزراعي، على نحو ما ورد في مراجع شتى منها البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، ونناشد الشركاء في التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم

(د) الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس لعام ٢٠٠٨، الفقرة ٢٧.

(هـ) انظر البيان الإقليمي بشأن الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا (E/CN.17/2008/12/Add.1)، الفرع (ط) (الزراعة والتنمية الريفية).

المتحدة، لزيادة المساعدات المقدمة لأفريقيا، ولا سيما لأقل بلدانها نموا والأشد تضررا من جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية[و].

١٦ - وندرك أن أفريقيا قد تضررت بالغ الضرر من جراء الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي. وندرك كذلك أن مفتاح تنشيط الزراعة والأمن الغذائي هو تحقيق الإدارة المستدامة للأراضي بما في ذلك استصلاح الأراضي الجافة والأراضي المتدهورة لجعلها ملائمة للزراعة. وهذا من شأنه أن يسهم، ضمن ما يسهم، في إتاحة فرص اقتصادية جديدة لتعزيز التنمية الريفية وتحسين فرص سبل المعيشة المستدامة لسكان المناطق الريفية المتضررة، فيما يؤدي في الوقت نفسه إلى تحسين حفظ التنوع البيولوجي[ز].

١٧ - ونقر بأن التصحر، الذي يشكل تهديدات خطيرة لتحقيق التنمية المستدامة وللقضاء على الفقر والجوع هو مشكلة عالمية وتتطلب استجابة عالمية تتم من خلال تضافر الجهود فيما بين جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين.

١٨ - ونؤكد على أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا[ح]، تنطوي على الإمكانات اللازمة للمساهمة في التصدي للتحدي المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي، وبخاصة من خلال حماية الأراضي من التدهور، ونتعهد بالالتزام بتنفيذ الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (٢٠٠٨-٢٠١٨)[ط]، ونناشد الجهات المانحة لتعزيز الدعم المالي للاتفاقية، بما في ذلك الهدف الاستراتيجي ٤، كما ندعو لتوفير المزيد من الموارد السخية لمحور التركيز الخاص بتدهور الأراضي خلال فترة التجديد الخامسة لمرفق البيئة العالمية.

١٩ - ونحن نسلم بأهمية تصدير المنتجات الزراعية من أجل النمو الاقتصادي لأفريقيا، فالزراعة تؤدي دورا محوريا في الاقتصاد الكلي للقارة. ونشعر بالقلق من جراء الاعتماد المفرط على عدد محدود من سلع التصدير وضعف القدرات التكنولوجية وقصور الأطر المؤسسية القانونية والتنظيمية، ونقص الهياكل الأساسية للنقل والتخزين والتسويق، وقيود

(و) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٣، الفقرة ٢٥.

(ز) استنادا إلى E/CN.17/2008/12/Add.1، الفرع الثالث (الجفاف والتصحر).

(ح) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٩٥٤, رقم ٣٣٤٨٠.

(ط) A/C.2/63/7، المرفق.

السياسة العامة الناجمة عن سياسات التجارة والاقتصاد الكلي المنحازة ضد صادرات المنتجات الزراعية(ي).

٢٠ - كما يساورنا القلق لأن حصة أفريقيا في التجارة الدولية لا تتخطى نسبة ٢ في المائة، بل من المرجح أن تمعن في الانخفاض نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة. ونؤكد على أهمية الدور الذي تقوم به التجارة في تعزيز النمو الاقتصادي. مشددّين على الحاجة إلى تعزيز التجارة الدولية لأفريقيا، وذلك بعدة طرق منها التكامل الإقليمي وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي والوفاء بالالتزام بتحقيق نظام تجاري متعدد الأطراف وجيد الأداء وعالمي ويستند إلى القواعد، ومنفتح وغير تمييزي ومنصف ومن شأنه أن يعزز التنمية المستدامة. ونتعهد بمضاعفة جهودنا من أجل إعادة تنشيط المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتحقيق نتائج موجهة نحو التنمية لجولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية. وندعو إلى اتخاذ إجراءات وطنية وإلى دعم دولي أقوى لبناء قدرات محلية منتجة وقادرة على المنافسة في مجال الصادرات، ومع توفير الدعم للتجارة والهياكل الأساسية والمؤسسات في البلدان الأفريقية(ك).

٢١ - ونحث البلدان المتقدمة على دعم التنمية الزراعية في أفريقيا بأن تكفل المزيد من فرص الدخول إلى أسواقها فضلا عن توفير الدعم لبناء القدرات للمنتجين الأفارقة لتمكينهم من تحقيق الامتثال للمعايير الدولية ذات الصلة.

٢٢ - ونحث المجتمع الدولي على تعزيز وتيسير سبل تطوير وحيازة ونقل ونشر التكنولوجيات والدراية الفنية المرتبطة بها للبلدان الأفريقية، مع الدعوة إلى زيادة المساعدة التقنية والمالية المقدمة للبلدان الأفريقية تعزيزا لقدراتها الوطنية على الابتكار عبر جملة أمور منها جهود البحث والتطوير، وصولا إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين القدرة التنافسية.

٢٣ - ونحن مقتنعون بأن تعزيز الدعم المالي والتقني المقدم لجهود البحث والتطوير في مجالي المحاصيل وتربية الماشية، بما في ذلك بالتشكيلات والطرق المتماشية مع تغير المناخ، يمثل أولوية قصوى. ولذلك نحث المؤسسات المالية الدولية على زيادة ما تقدمه من دعم للاستثمار في مجالات الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا زيادة كبيرة بما يضمن تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الدخل والقضاء على الفقر.

٢٤ - ونتعهد بدفع عملية التجارة الإقليمية الأفريقية إلى الأمام تعزيزا لعملية تحديث الزراعة من خلال فتح أسواق جديدة وتحقيق وفورات الحجم في إنتاج المدخلات الزراعية.

(ي) استنادا إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/57/304، المرفق).

(ك) استنادا إلى قرار الجمعية العامة ١/٦٣، الفقرة ٢٠.

٢٥ - ونحن مصممون على تحقيق استدامة الاقتصادات الأفريقية واندماجها في السوق العالمية بغية الحد من اعتماد القارة الشديد على استخراج السلع الأولية وتجميعها وتصديرها بحد أدنى من عمليات المعالجة أو القيمة المضافة. وكما أننا ملتزمون بتعزيز التنويع الاقتصادي، بعدة سبل منها التوسع في إنتاج المحاصيل الزراعية ذات القيمة المرتفعة وتطوير الصناعات القائمة على زيادة تجهيز المنتجات الأولية ورفع قيمتها المضافة. ونشجع الاستثمار ونقل التكنولوجيا والدراية الفنية على المستوى الدولي لمواصلة هذه العملية.

٢٦ - ونحن نلاحظ تنامي الطلب العالمي على أنواع الوقود الحيوي مما أتاح فرصا وأبرز تحديات جديدة واضحة للعيان أمام إنتاج الأغذية في أفريقيا. ونعتزم العمل على تطوير قطاعات الوقود الحيوي لدينا بطرق تتسق مع أمننا الغذائي، ووفقا لمبادئ الاستدامة البيئية والإنصاف الاجتماعي.

٢٧ - كما نشدد على أهمية تأمين حقوق ملكية الأراضي الزراعية، وبخاصة لصغار المزارعين، لضمان استفادة الفقراء من تحديث الزراعة في أفريقيا ومن زيادة اندماجها في الأسواق العالمية. وسنواصل تشجيع ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي بهدف تعزيز الإنتاجية الزراعية. وسوف نشجع أيضا زيادة تبادل الخبرات والدراية التقنية داخل القارة وخارجها.

٢٨ - إننا نسلّم بأن النساء يشكلن نسبة كبيرة من العاملين في مجال الزراعة الكفافية في أفريقيا. ونحن ملتزمون بتمكين المرأة، من خلال تدابير شتى منها حيازتها للأرض بشكل أكثر أمنا، ومشاركتها الكاملة في صنع القرار في مجالات الزراعة والتنمية الريفية وإدارة الموارد.

٢٩ - وكما نسلّم مع التقدير بالمساهمة القيّمة التي تقدمها المجموعات الرئيسية والأوساط الأكاديمية وسائر الخبراء في تعزيز الزراعة بأفريقيا، ونؤكد على أهمية استمرار دورهم في تعزيز تحقيق ثورة خضراء مستدامة في أفريقيا.

٣٠ - ونعرب عن تقديرنا لمشاركة منظومة الأمم المتحدة ودعمها، ولا سيما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والمجتمع المدني في الإعداد لهذا الاجتماع والمساهمة فيه.

٣١ - وبعد أن تداولنا بعناية وبشكل حاسم بشأن التحديات التي تواجهها الزراعة في أفريقيا، وسبيل المضي قدما للتصدي لهذه التحديات بشكل أفضل، نقدم التوصيات التالية لتنظر فيها لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة عشرة:

(أ) أن تزيد الحكومات والجهات المانحة الدولية كثيرا من الدعم المالي المقدم لمراكز البحوث العاملة في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بأفريقيا، بما في ذلك العمل على جعلها أكثر فعالية وكفاءة، لا في مجال توليد الابتكارات فقط وإنما أيضا في تعميمها على المزارعين؛

(ب) أن تساعد الحكومات صغار المزارعين على تحسين إدارة المخاطر المختلفة التي يواجهونها، بما في ذلك الأسعار والطقس والمناخ ومخاطر الكوارث الطبيعية ومن خلال التخفيف من مغبة المخاطرة وتحمّل جانب من نتائجها وتعزيز وتطوير أسواق التأمين الزراعي؛

(ج) أن تعمل الحكومات والمؤسسات الدولية على إعادة بناء خدمات الإرشاد الزراعي وإعادة توجيهها، عند الاقتضاء، نحو زيادة الاستفادة من الإرشاد بين صفوف المزارعين، بما في ذلك ما يتم من خلال المدارس الميدانية التي يمكن فيها تدريب المزارعين كعاملين في مجال الإرشاد الزراعي، بحيث يتم الجمع بين ما لديهم من معرفة تقليدية وبين العلوم والتكنولوجيا المعاصرة؛

(د) أن تعمل الحكومات مع شركاء التنمية على تعبئة الاستثمارات في الهياكل الأساسية اللازمة للزراعة والتنمية الريفية، بما في ذلك الري والطرق والكهرباء وتكنولوجيات الاتصالات؛

(هـ) أن تعمل مؤسسات البحوث الزراعية بشكل وثيق مع المزارعين في تطوير وتطبيق التكنولوجيات الجديدة، في إطار عملية ابتكار مشتركة، وينبغي لها أيضا أن تسعى للتعلم من المزارعين تعزيزا للجهود البحثية التي يبذلونها؛

(و) قد ترغب الحكومات في توفير مدخلات مدعومة لصغار المزارعين كوسيلة لتعزيز الإنتاج الزراعي ودعم الأمن الغذائي؛ وفي هذا الصدد، يعد الحصول في الوقت المناسب على المدخلات والائتمان أمرا بالغ الأهمية؛

(ز) على السياسات الحكومية المتبعة لأغراض الزراعة أن تشجع على إقامة الروابط المتينة بين مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده من خلال تطوير وتعزيز سلسلة الإمداد الزراعي برمتها، ما بين المدخلات والمعدات الزراعية وموردي القروض إلى مؤسسات التسويق.

(ح) ينبغي نشر تكنولوجيات ما قبل الحصاد وما بعده على نطاق أوسع لتمكين المزارعين من الحصول على قيمة أفضل لمحاصيلهم؛

(ط) ينبغي للحكومات أن تعمل على ضمان إتاحة القروض والتسهيلات المالية الأخرى بصورة أيسر لصغار المزارعين، بما في ذلك ما يتم من خلال الإعانات والضمانات المقدمة للقروض؛

(ي) ينبغي للحكومات أن تشجع على تشكيل التعاونيات الزراعية لتعزيز قدرة المزارعين على الكسب، وعلى إقامة رابطات المزارعين لتشجيع تبادل المعارف ونشر التكنولوجيا؛

(ك) يتعين على الحكومات أن تعزز تمكين المزارعات، باتخاذ عدة إجراءات منها ضمان حيازة الأراضي، اعترافا بحقيقة أنهن يشكلن أغلبية بين صفوف المنتجين الزراعيين ويتخذن قرارات تؤثر على الاستثمار والإنتاجية؛

(ل) ينبغي للحكومات أن تقوم، بالتعاون مع الأوساط البحثية، وبدعم من الجهات المانحة الدولية، بإعداد تقييمات مقارنة ودقيقة للنماذج الزراعية والنظم البديلة لزراعة المحاصيل في كبرى المناطق الزراعية الإيكولوجية بأفريقيا؛

(م) ينبغي للحكومات تنسيق السياسات الزراعية عبر قطاعات الموارد الطبيعية، وبذلك مثلا ما يتم، من خلال وضع سياسات متوائمة في مجال الغابات والزراعة؛

(ن) ينبغي للحكومات استخدام أطر وعمليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لتقييم ورصد التقدم المحرز في استصلاح الأراضي المتدهورة والجافة؛

(س) ينبغي للحكومات تعميم الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في سياساتها الوطنية والإقليمية بما يحقق الارتقاء بسبل المعيشة للسكان المتضررين وتحسين النظم الإيكولوجية المتأثرة؛

(ع) ينبغي للحكومات أن تنفذ خطط عمل وطنية (في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر) وبرامج عمل وطنية للتكيف (في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[ل] بطريقة تآزرية من شأنها تحقيق التكيف مع تغير المناخ)؛

(ف) ينبغي للحكومات أن ترصد تنفيذ قرارات لجنة التنمية المستدامة، التي لها صلة بالزراعة في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، مع النظر في إنشاء لجنة وزارية مشتركة على الصعيد الإقليمي برئاسة وزراء الزراعة؛

(ل) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٧٧١, رقم ٣٠٨٢٢.

(ص) ينبغي تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب في مجالات من قبيل الوقود الحيوي وزراعة الأراضي الجافة ومكافحة التصحر؛

(ق) ينبغي للمؤسسات المالية الدولية وغيرها من وكالات التمويل أن تتخذ، حسب الحاجة، إجراءات مبسطة لإنفاق الأموال في الوقت المناسب من أجل مشتروات الأغذية والمدخلات الزراعية.

٣٢ - إننا نعرب عن بالغ تقديرنا وامتناننا لحكومة ناميبيا لاستضافة هذا الاجتماع المهم.

٣٣ - ونؤكد بهذا رغبتنا في أن يقدم هذا الإعلان وزير البيئة والسياحة في ناميبيا، بوصفه الرئيس المشارك لهذا الاجتماع، إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة عشرة.